



التاريخ: ٢٠١٩/٠٤/٠٤

الرقم: ١٥٢٥

### قرار وزاري رقم (٢٠١٩/٠٢)

#### بخصوص وصف وصرف دواء الترامادول بكافة أشكاله الصيدلانية في مستشفيات وزارة الصحة

بناءً على القرار الوزاري رقم (٥) لعام ٢٠١٨ ووفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة فقد تقر ما يلي:

- يوصف دواء الترامادول المدرج في جداول الأدوية المراقبة القائمة الأولى (A) حسب شكله الصيدلي من خلال دفاتر الوصفات الطبية المكربنة المخصصة لذلك، حيث تحمل كل وصفة فيها رقم مسلسل خاص بها، وتتكون من ثلاث نسخ (النسخة البيضاء للصيدلية، النسخة الزرقاء لملف المريض، النسخة الوردية لدفتر الأدوية المراقبة في القسم).
  - في حال عدم توفر هذا الصنف في المستشفى يقوم الطبيب بعد تأكده من ذلك بوصف الترامادول على وصفة الأدوية المراقبة (قائمة أولى) المكربنة والمرقومة ومن ثم يتم إعطاء المريض النسخة البيضاء، ليقوم بصرفها من خلال صيدليات القطاع الخاص حسب الأصول، ويحتفظ بالنسخة الزرقاء في ملف المريض والنسخة الوردية في الدفتر لدى القسم لغرض التفتيش والمتابعة.
  - يقوم الصيدلي بالقطاع الخاص بصرف الدواء بناءً على النسخة البيضاء ويحتفظ بها لديه حسب الأصول.
  - تحدد كميات وصف وصرف هذه الأدوية لمدة لا تتجاوز عشرة أيام، ولا تصرف بعد مرور سبعة أيام من تاريخ تحريرها.
  - يتوجب على رؤساء أقسام التمريض في المستشفى المحافظة على دفاتر الوصفات الطبية الخاصة بهذه القائمة، حيث تعتبر هذه الدفاتر بمثابة عهدة لديهم، وفي حال فقدان أي منها يتم ابلاغ إدارة المستشفى بذلك.
  - عند اكتمال دفاتر الوصفات الطبية واستمارات التخدير وسجلات الأدوية المراقبة الخاصة يتم تسليمها إلى الأرشيف ليتم حفظها حسب المدة القانونية المنصوص عليها لهذه القائمة (خمس سنوات).
  - يقوم الصيدلي مسؤول عهدة الأدوية المراقبة بالمستشفى بما يلي:
    - تحديد احتياج المستشفى من دفاتر الوصفات الطبية للأدوية المراقبة القائمة الأولى (A) لمدة ثلاثة شهور واستلامها من الإدارة العامة للصيدلة.
    - تسليم دفاتر الوصفات الطبية للأدوية المراقبة القائمة الأولى (A) لرؤساء أقسام التمريض بالمستشفى لتكون عهدة لديه.
    - عدم صرف الأدوية المراقبة القائمة الأولى (A) إلا بموجب الوصفة الطبية المراقبة القائمة (A)، ويقوم الصيدلي بتسجيلها وحفظها حسب الأصول لأغراض المتابعة والتفتيش.
- يبدأ تنفيذ هذا القرار اعتباراً من الأول من مايو لعام ٢٠١٩، وكل من يخالف ذلك يعرض نفسه للمحاسبة والمساءلة القانونية.

١٠ وزير الصحة

Samir

